كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة

قسم العلوم الانسانية

شعبة الاعلام والاتصال

المحاضرة الخامسة: إنظريات حرية الاعلام -نظرية السلطة ــ

1)-النظرية السلطوية:

تمثل السلطوية أول نظرية جسدت العلاقة بين الصحافة والمجتمع، وقد نشأت خلال القرون الوسطى بعد أن ظهرت الصحافة كوسيلة إعلامية في المجتمعات الأوربية. وحيث إن الريبة والشك كان هو أساس هذه العلاقة، حيث ان الحكومات الأوربية والكنيسة المسيحية وضعت القيود، وعرقلت مساعي الصحافيين والناشرين في ان يمارسوا دورهم الصحافي في النشر والحصول على المعلومات التي تقتضيها مهنة الصحافة والنشر. وبعكس النظرية الليبرالية، لم تكن هناك أعمال فكرية مؤثرة في أسس هذه النظرية، سوا حالات محدودة. وقد ذكر سيبرت (Siebert, Peterson & Schramm, 1956) اقتباسا عن الكاتب الإنجليزي ساميول جونسون في القرن الثامن عشر الذي برر النزعة السلطوية في قوله :إن كل مجتمع يمتلك الحق في المحافظة على السلام والأمن والنظام العام، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يحق للحكومات أن تمنع الآراء التي تمثل خطر على سلامة المجتمع.

وقد عاشت أوروبا لقرنين كاملين تحت هيمنة الحكومات السلطوية إلى أن تحررت من هذا الاستبداد بفعل الفكر التنويري الذي تأسست عليه بناءات وهياكل مؤسسية جديدة. ولكن الفكر والممارسة السلطوية كانت الأساس الذي اعتمدته الدول النامية، وبالذات حديثة العهد بالاستقلال من الاستعمار الأوربي. وتبنت هذه النظرية كثير من الأنظمة السياسية في دول العالم النامي، التي حرصت على أن السيطرة والتحكم في وسائل الإعلام من خلال إما فرد أو نخبة سلطوية.

1 - الجذور التاريخية للنظرية:

تعد هذه النظرية أقدم النظريات التي بدأت منذ ظهور الاتصال الجماهيري، حيث ظهرت في انجلترا في القرنين السادس والسابع عشر الميلاديين، ولم يزل لها وجود ملحوظ في العديد من دول العالم الثالث ذات النظم السياسية الفردية.

وتسند هذه النظرية إلى فلسفة السلطة المطلقة للحاكم أو لحكومته ويظهر ذلك في نظريات أفلاطون، **أرسطو، مكيافيلي، وهيغل**.

وفي إطار هذه النظرية تم التحكم في وسائل الإعلام وفي وظائفها وممارستها بشكل كامل من جانب الحكومة، وذلك في إطار الفلسفة الاجتماعية والسياسية، التي تسود المجتمعات السلطوية إن لم نقل التسلطية، والتي تغلب المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية.

ووفقا لفلسفة المجتمع السلطوي فإن الأفراد يختلفون في قدراتهم العقلية ومهاراتهم الفكرية، وهذه الاختلافات تنعكس واقعيا في البناء الاجتماعي. فالمفكرون والفلاسفة يمثلون موقعا اجتماعيا بين الحكام كمستشارين لهم. وتنتقل المعرفة إلى المجتمع عن طريق الحكومة (السلطة تنطلق من أن المجتمع قاصر لا يميز بين ما يضره وما ينفعه، وعليه يجب أن تتكفل به السلطة وتختار في مكانه).

ومن هذا المنطلق يرى مناصرو النظرية السلطوية أن وسائل الإعلام يجب أن تخدم مصالح السلطة السياسية من أجل توطيد سياسة الحكومة أو الحاكم، أي أن وسائل الإعلام تستمد شرعيتها وشرعية نشاطها من طرف السلطة السياسية، التي تحدد لها أطر المحافظة على الاستقرار الاجتماعي ووضع التغيير كنقطة نهاية لشرعيتها.

2 - أسس ومبادئ نظرية السلطة:

يرى مناصرو هذه النظرية من أمثال أفلاطون أن المجتمع المثالي هو ذلك الذي تمارس فيه الحكومة سلطتها بهدف توحيد البنية الثقافية والسياسية للحصول على استقرار اجتماعي، وبالتالي للسلطة كل الصلاحيات للتحكم في الوسائل الإعلامية من أجل تحقيق هدفها المنشود.

وعليه فقد بنيت هذه النظرية على عدة مبادئ وأسس نذكر منها :

1- تنبع هذه النظرية من فلسفة الحكم المطلق (الحق الإلهي) للملك أو الحكومة أو للاثنين معا.
2- تجسد نظاما إعلاميا ساد في بريطانيا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. وكان له انتشار كبير، ولا يزال هذا النظام موجودا في العديد من مناطق العالم.
3- هدف الإعلام فيها دعم الحكومة القامة والإسهام في تنفيذ أنشطة الدولة.
4- يستطيع ممارسة الإعلام كل من يحصل على رخصة من قبل السلطة بشكل عام.
5- الرقابة مشددة، من خلال التحكم بمنح الرخص للأفراد، أو من خلال احتكارات معينة، أو من خلال هيئات مختصة، أو رقابات مختلفة.
6- يحظر في هذه النظرية توجيه أي نقد من أي نوع للجهاز السياسي الحاكم أو لأي شخص يحتل موقعا في السلطة.

7- ملكية الصحف يمكن أن تكون عامة أو خاصة.

8- وضع قائمة من العقوبات تتراوح شدتها بين السجن والإعدام لكل من خالف الإجراءات.

3 - العلاقة بين الإعلام والسلطة:

نحن نفهم السلطة باعتبارها القوة أو القوى التي تهيمن على أي جماعة بشرية وتدير شؤونها، بصرف النظر عن تعدد أشكال هذه السلطة أو تنوع تصنيفاتها ومستوياتها واختلاف أيديولوجياتها.

ونفهم الإعلام باعتباره عملية تبادل الأنباء والمعلومات والآراء والأفكار داخل أي مجتمع إنساني كما يشمل أيضا سائر مضامين ومخرجات وسائل الإعلام.

ومن المهم لكي نفهم طبيعة العلاقة بين الإعلام والسلطة أن نعرف أيهما بدأ التأثير في الآخر، خاصة وأن ظهور أحدهما في المجتمع الإنساني توافق مع ظهور الآخر. إذ بمجرد أن تكونت الجماعة البشرية ظهرت الحاجة إلى السلطة ، كما ظهرت الحاجة أيضا إلى الاتصال بين أفراد الجماعة، وهو ما يعني أن التأثير كان متبادلا بين السلطة والإعلام، و لكن العلاقة سرعان ما تغيرت واختلفت موازينها عندما جنحت السلطة إلى الهيمنة على شؤون الجماعة.

ويمكن أيجاز القوانين التي تحكم العلاقة بين الإعلام والسلطة فيما يلي:

1- القانون الأول:

" وجود ارتباط وثيق بين وجود السلطة المطلقة في مجتمع ما وبين قيام الإعلام في هذا المجتمع بدور الأداة التي تبرر وجود هذه السلطة وتدعم شرعيتها وتدافع عنها ضد خصومها ومنافسيها، وبذلك يتحول من إعلام إلى دعاية".

وهذا القانون ظهر بعد هيمنة السلطة على كافة شؤون الجماعة بما في ذلك هيمنتها على الإعلام كأداة أو سلاح ضد الخصوم والمنافسين.

2- القانون الثاني:

" عندما يصبح الإعلام السائد في مجتمع ما هو إعلام السلطة فلا بد أن يوجد في الوقت ذاته الإعلام المناوئ للسلطة القائمة ".

وهذا القانون لا يظهر جليا لأن السلطة الحاكمة تعمد دوما إلى محاربة المعارضة وطمس كل أشكالها وبالتالي فهذا القانون لا يبرز إلا في حالة نجاح القوى المناوئة في قلب نظام السلطة القائمة أو تغييرها، ليتحول هذا الإعلام المناوئ إلى إعلام للسلطة الجديدة. ويبدأ في القيام بنفس المهام السابقة، أي يلعب دور الأداة في تبرير وجود السلطة الجديدة واكتسابها الشرعية والتنديد بمعارضيها، وفي نفس الوقت ينشأ الإعلام المناوئ للسلطة الجديدة وهكذا دواليك.

3- القانون الثالث:

" عندما تتعدد قوى السلطة في مجتمع ما، وحين تستمد هذه القوى وجودها من الإرادة الحرة للمواطنين، لا يصبح الإعلام في يد سلطة واحدة وإنما يصير أداة لسلطات متعددة في المجتمع، بحيث لا يقتصر دور الإعلام على الدفاع عن السلطة الحاكمة وإنما يمتد دوره ليكون أداة للسلطات الأخرى في نقد ومراقبة السلطة الحاكمة ومحاسبتها ".

وهذا القانون كان وليد التطور السياسي والاقتصادي والتكنولوجي الذي أفرز ظهور أنظمة ديمقراطية مع مطلع القرن التاسع عشر، بالذات في بعض دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تغيرت طبيعة السلطة من سلطة مطلقة إلى سلطة مقيدة، تنبع من الإرادة الشعبية، وقد تزامن ذلك مع ظهور الاتصال الجماهيري، بعد أن كان الاتصال ذلك الوقت مقتصرا على الاتصال المباشر والمخطوط.

4- القانون الرابع:

" وجود علاقة وثيقة بين التطور الحديث تكنولوجيا الإعلام وبين نمو الطابع المؤسسي لوسائل الإعلام، كما أن هناك علاقة وثيقة بين نمو التعددية السياسية في المجتمع الديمقراطي وبين تزايد استقلال وسائل الإعلام عن السلطة، وأن الارتباط بين كل من الطابع المؤسسي لوسائل الإعلام يؤدي إلى تحويل الإعلام كسلطة مستقلة قائمة بذاتها من سلطات المجتمع الديمقراطي الحديث".

وهذا القانون كان نتيجة لتطورين هامين الأول وهو التطور التكنولوجي الهائل في مجال الإعلام والاتصال، والثاني هو التطور السياسي والفكري في المجتمعات الغربية باتجاه المزيد من التعددية السياسية، كل ذلك أدى إلى نمو الطابع المؤسسي لوسائل الإعلام من جهة والنمو الديمقراطي الذي وسع دائرة استقلال وسائل الإعلام من جهة أخرى، وبتحالف هذه الظروف تمكنت وسائل الإعلام من الإفلات

من قبضة السلطة لتصبح سلطة مستقلة بذاتها شأنها شأن الحكومة أو البرلمان أو القضاء أو الأحزاب السياسية.

4 - النظام الإعلامي السلطوي:

عند الحديث عن نظام ما، فنحن نقصد الإشارة إلى خمس أبعاد للمفهوم هي:

1- الفلسفة الإعلامية التي يقوم عليها هذا النظام وهي مجموعة المبادئ والأسس الفكرية.
2- السياسات الإعلامية وهي البرامج التطبيقية للفلسفة الإعلامية.
3- الإطار القانوني الذي يترجم الفلسفة الإعلامية إلى تشريعات تحكم عمل المؤسسات الإعلامية.
4- البنية الإعلامية الأساسية وتشمل مستوى تكنولوجيا الاتصال والكوادر البشرية وغيرها.
5- الممارسات الإعلامية في الواقع العملي.

والنظام الإعلامي السلطوي هو أقدم الأنظمة الإعلامية التي عرفتها البشرية، لأنه وجد في مرحلة الإعلام الشفهي ومرحلة الإعلام الخطي، أي أنه مرافق لظهور كل من المجتمعات البشرية والسلطة معا، عكس الاعتقاد القائل أن النظام الإعلامي السلطوي ظهر بظهور الطباعة ووسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى.

وقد ظل هذا النظام الإعلامي يتحكم في الصحف والكتب المطبوعة لقرنين كاملين، أي منذ ظهور الصحافة وحتى قيام الثورة الفرنسية أين ظهرت بوادر قيام نظام إعلامي ديمقراطي جديد.

ويلاحظ أن عدد كبير من وسائل الإعلام الإلكترونية كالراديو والتلفزيون والإنترنت ظهرت تباعا في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في وقت كان قد حل فيه النظام الإعلامي الديمقراطي مكان النظام الإعلامي السلطوي في هذه المجتمعات.

لذلك فلم تعان من المصاعب والقيود التي شهدتها صحافة هذه الدول في بداية نشأتها، ولكن هذا لا ينسينا أن الإعلام الإلكتروني وجد في مناطق شاسعة من العالم خاصة في ما كان يسمى إلى وقت قريب بالعالم الثاني (الإتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية) والعالم الثالث (الدول النامية) في ظل سيطرة النظام السلطوي وهو يخضع لذات القيود التي تخضع لها بقية وسائل الإعلام المطبوعة، إضافة إلى الإعلام المباشر في هذه المجتمعات.

5 - نماذج عن النظام الإعلامي السلطوي:

أ- في أوروبا:

- انجلترا: بالرغم أن الرقابة كانت مفروضة على بعض ميادين النشر والنشاط المطبعي في انجلترا إلا أنه وبظهور الطباعة وتهديدها أكثر لمصالح الحكام قام الحكام بوضع إجراءات جديدة أكثر تعسفا.

وتتمثل هذه الإجراءات فيما يعرف بقانون الرقابة Licensing الذي وضع سنة 1661 والمعروف أن الرقابة كانت جارية المفعول قبل هذا التاريخ ولكنها كانت تشمل بعض الميادين من النشاط، فجاء هذا القانون ليفرض الرقابة على كل ما ينشر بدون استثناء، بما في ذلك مداولات البرلمان، وكان ذلك مساسا بحرية نشاط هذا المجلس، وحذف هذا القانون في 1695 نظرا للاحتجاجات الكثيرة التي وقعت ضده غير أن الصحافة بقيت تخضع للرقابة وتتعرض لعراقيل مختلفة تضعف نشاطها وتمنعها من القيام بمهمتها مما جعل الصحفيين وبعض السياسيين يقومون بكفاح مرير وشاق ضد هذه القوانين في سبيل حرية الصحافة.

وقد تحقق جزء هام من مطالبهم عندما وافق البرلمان سنة 1782 على قانون يدعى بقانون التحرر.

- فرنسا: كانت وضعية الصحافة في فرنسا مثل وضعيتها في انجلترا وكانت تجري بها إجراءات تعسفية شديدة كالرخصة والرقابة، وفي سنة 1723 اشتد الأمر نظرا لضعف السلطة فاتخذت إجراءات أخرى قوية ووضع قانونا عاما كان يعرف بقانون " المكتبة والمطبعة " ومجموع بنوده تشكل عرقلة كبيرة أمام النشاط المطبعي بصفة عامة.

وهذا طبعا لا ينفي وجود الصحافة في فرنسا إلا أن نشاطها كان إخباريا فقط أي أن وظيفتها هي نشر الأخبار دون أن تجرا للتعليق عنها، لذلك فهي أشبه بالنشرات الرسمية، فقد كان ينظر إلى تلك الصحف من جانب النخبة المثقفة في فرنسا نظرة عدم التقدير والاحترام وهذا ما عبر عنه الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو قائلا :" ما الصحيفة ليست سوى نشرة عابرة لا فضل لها ولا إفادة فيها لا تفيد في قراءتها المهملة المحتقرة من قبل الرجال المثقفين إلا في إعطاء النساء والأغنياء غرورا فوق غرورهم ".

ولعل أكبر دليل على تعاظم وظيفة الصحافة كأداة لخدمة السلطة قول نابليون بونابارت عن صحيفة Le moniteur التي كانت لسان حاله " لقد جعلت Le moniteur قلب حكومتي وقوتها، و كذلك وسيطي لدى الرأي العام في الداخل والخارج معا، وكانت الصحيفة كلمة الأم لأنصار الحكومة ".

- روسيا (الإتحاد السوفيتي): فقد قدمت لنا الاشتراكية نموذجا آخر لتوظيف الصحافة كأداة للسلطة، فقد كان لينين ينظر إلى الصحافة وبقية وسائل الإعلام باعتبارها أداة الطبقة العاملة لتوعية وتحريض وتعبئة جماهير الثورة، كما أكد ستالين بعده أن الصحافة هي الأداة القادرة على التأثير في الجماهير، وفيما بعد

أكد خروتشوف أن الصحافة وكافة وسائل الإعلام هي سلاح أيديولوجي رئيسي لمواجهة أعداء الطبقة العاملة تماما كما هو الحال في الحرب.

(لينين عام 1917 أصدر أمر بإغلاق كافة الصحف القائمة، في 10نوفمبر1918 أصدر مرسوم ينص على احتكار الدولة لجميع وسائل الإعلام والمطبوعات).

ب- في الوطن العربي: بعد خمسينيات القرن الماضي كانت معظم الأقطار العربية قد استقلت حديثا وفي نظامها الإعلامي بعض سمات النظام الديمقراطي، فكانت النظم السياسية في هذه الأقطار تقوم على التعددية السياسية (مصر، لبنان، سوريا، تونس، المغرب) التي سمحت بالتعددية الصحفية والإعلامية، وما نلاحظه هنا هو ظاهرة وجدت في ظل الاحتلال واستمرت بعد الاستقلال، فعلى حين سمحت السلطات الاستعمارية ببعض الحريات للصحف فإنها بسطت السيطرة على الإذاعة والتلفزيون بعدها، وهو الأمر الذي انتهج من قبل الأنظمة الوطنية بعد الاستقلال.

وهو بالفعل ما ظل قائم في ازدواجية النظام الإعلامي العربي حتى اليوم. غير أنه وفي بعض الأقطار العربية لم تستمر الحريات الممنوحة للصحف طويلا، لتحكم أنظمة الحكم قبضتها على كافة وسائل الإعلام. وقد تحقق ذلك بمبررات عديدة منها:

- حيث ادعت بعض الأنظمة العربية بضرورة توجيه الإعلام لخدمة قضايا التنمية .
- وادعى البعض الآخر بتوجيه الإعلام لخدمة القضايا القومية مثل مواجهة الاستعمار ومقاومة الصهيونية.

ولكن المحصلة النهائية تكمن في حالتين هما لا علاقة لهما بالمبررات وهما:

1- توظيف وسائل الإعلام لتدعيم النظام السياسي الحاكم.
2- الترويج لأفكار النظام والدفاع عن سياسته الداخلية والعربية والدولية.

وفي الحقيقة فإن التحول في النظام الإعلامي العربي كان تعبيرا عن تحول جذري في النظام السياسي العربي وهناك مظهران لهذا التحول:

1/ ضيق بعض الأنظمة السياسية العربية بالمعارضة الداخلية ورغبتها بالانفراد بالسلطة، فقضت على التعدد السياسي وبالتالي القضاء على التعدد الإعلامي.

2/ وقوع سلسلة الانقلابات العسكرية في بعض الأقطار العربية، ولم تتحمل السلطة العسكرية التعددية السياسية أو الإعلامية.

وعليه يمكننا القول أن النظام السائد في الأقطار العربية هو النظام الإعلامي السلطوي وهذا لعدة اعتبارات نذكر منها:

أ- عدم وجود قوانين واضحة تحدد حقوق الإعلاميين وواجباتهم. الأمر الذي ترك العلاقة بين الإعلام والحكومة بدون تنظيم.

ب- خضوع وسائل الإعلام في عدة أقطار عربية إلى رقابة حكومية سابقة على النشر أو الإذاعة.

ج- حرمان الأفراد من حق إصدار الصحف لا في بعض الدول العربية ومنح هذا الحق إلى السلطة الحاكمة أو الحزب الذي يعبر عنها.

د- أما فيما يخص الإذاعة والتلفزيون فهما في جميع الأقطار العربية تحت السيطرة الكاملة للحكومة توجهها كيفما تشاء وتمنع أي فرد أو قوة سياسية من الوصول إليها، وفي بعض الأقطار توجد قوائم تضم أسماء الممنوعين من التحدث في الراديو أو الظهور على التلفزيون.

6 - نقد النظرية السلطوية (نظرية السلطة):

إن الهدف من وراء أفكار فلسفة النظرية السلطوية، هو جعل وسائل الإعلام أداة لبناء نسق اجتماعي موحد ومثالي ومضبوط، في إطار ميثاق ثقافي محكم يجمع كل الاتجاهات في كل مجلات الحياة الاجتماعية.

غير أن التطبيقات الفعلية لهذه النظرية في أوروبا خلال القرنين 16-17 خلفت أوضاعا اقتصادية واجتماعية وسياسية غير التي كانت مرجوة، ومن هنا بدأت الرؤى النقدية توجه إلى النظرية السلطوية، ممهدة في ذلك إلى ظهور نظرية جديدة من نظريات الصحافة وهي نظرية الحرية. ومن تلك الانتقادات نذكر:

1 - سيطرة الحكام على وسائل الإعلام جعلها مجرد خادم لمصالح الحاكم دون المحكوم، أي جعل وسائل الإعلام لسان حال السلطة الحاكمة (لا فائدة اجتماعية من الإعلام).

2 - النظر إلى عامة الشعب على أنها قاصرة في اتخاذ القرارات السياسية هي نظرة إجحافية في حق المجتمع وأفراده.

3 - سيطرة الحكام على وسائل الإعلام بحجة تنفيذ أنشطة الحكومة هو انفراد متشدد بالحكم وعدم إعطاء الفرصة للبقية في المشاركة في تسيير شؤون المجتمع.

4 - احتكار السلطة للوسائل الإعلامية هو اعتمادها عليها كوسيلة لتغطية عجزها وضعفها في إدارة شؤون العامة.

5 - احتكار المعرفة والفكر من قبل الحكام ومستشاريهم يعتبر انتهاك للحريات الفردية والجماعية.

6 - الرقابة المشددة على الطبع والنشر من قبل السلطة يعتبر انتهاك للنشاط الفكري والاقتصادي.

كل هذه الانتقادات كانت بمثابة بذرة الصحوة التي نشرها فلاسفة التنوير في عصر النهضة الأوروبية لتجاوز جور السلطة على المجتمع والارتقاء بالبناء الاجتماعي على كل الأصعدة.

2)-نظرية الحرية:الليبرالية

تنطلق الفكرة الجوهرية لهذه النظرية من كونها تسعى إلى إيصال الحقيقة إلى الناس، والى كونها لا تخدم أحدا أو مؤسسة في إطار عملها الإعلامي. ولا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة سواء داخليا أو خارجيا. وتبني هذه النظرية على وجود حرية صحافة حقيقة. والمفهوم الأساسي هنا freedom of the press يعني إمكانية البث والنشر بدون أي رقابة قبلية أو متطلبات قانونية لترخيص مسبق أو تهديد وخوف من عقوبات متوقعة. وتقوم الصحافة ووسائل الإعلام بدور ووظيفة "كلب المراقبة" watchdog مما يعني مراقبتها لما يدور في المجتمع ومتابعة أداء ووظائف المؤسسات الاجتماعية الأخرى. ومع هذا المفهوم، نشأ مصطلح آخر يصف الصحافة بالسلطة الرابعة Fourth Estate مما يعني ان سلطة الصحافة تتنافس مع باقي السلطات في المجتمع. وكان إدموند بريك Edmund Burke أول من طرح هذا المصطلح في نهاية القرن الثامن عشر، قاصدا بذلك تنامي دور الصحافة في انجلترا ليواكب الدور الذي تلعبه السلطات الثلاث الأخرى: مجلس اللوردات، الكنيسة، ومجلس العموم.

وقد تتبدل السلطات من مجتمع إلى مجتمع، ومن وقت إلى آخر.. فمثلا تقلص وضعف دور الكنيسة في المجتمع الأمريكي – على سبيل المثال - أدى لأن تتجسد السلطات الثلاث في السلطة القضائية، والسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية التي تمثلها الحكومة. وفي كل هذه الحالات، يبرز سؤال حرية الصحافة الذي يجسد طبيعة وشكل العلاقة بين الصحافة من جهة والمؤسسات الاجتماعية بما فيها الحكومات من جهة أخرى.

وقد ارتبطت حرية الصحافة بالفلسفات الغربية التي نادت بحرية الفرد، وقمع الاستبداد، وعارضت تفرد الآراء. ومن أشهر الفلاسفة الذين كتبوا في هذا المجال جون ستيورت ميل John Stuart Mill الذي أوضح في كتابه "عن الحرية" أن تخريس الرأي هو سطو على البشرية جمعاء.. ويضيف أن الرأي الذي يتم خنقه إذا كان صائبا نكون قد خسرنا هذا الرأي، وإذا كان هذا الرأي خاطئا نكون قد خسرنا معركة وميكانيزمات الصراع بين الخطأ والصواب، والتي تولد بالضرورة الرأي الصواب.. وهذا ما عناه جون ميلتون John Milton بميكانزمات "التصحيح الذاتي" self-righting والتي تعني أن الفكرة الصائبة هي التي تتفوق وتتجاوز الفكرة الخاطئة عندما تتاح الفرصة

للفكرتين بالتداول والانتشار. أ ي أنه يطرح فكرة "السوق الحرة للأفكار" كآلية لتدوال وصراع الأفكار (McQuail, 2000, p. 147).

إن حرية الصحافة أول ما نشأت تمثلت في صراع بين الصحافة وشكل من أشكال السلطة، كان في القرون الوسطى هو الكنيسة، ثم تحولت الى الحكومات. وباختصار فان حرية الصحافة هي الحرية من القيود، وهذا ما عبر عنه التعديل الأول First Amendment في الدستور الأمريكي عام 1791م، والذي يؤكد على أن الكونجرس – وهو المؤسسة التشريعية – لا يجب أن يصدر قوانين تتعارض مع حرية التعبير أو حرية الصحافة.

وقد لخص جان كين (Keane, 1991) في كتابه "الإعلام والديموقراطية" الجدل حول حرية الصحافة في أربعة اتجاهات تاريخية تناولت هذا الموضوع:

1. الاتجاه الديني، الذي مثله جون ميلتون في منتصف القرن السابع عشر، وفيه عارض القيود على حرية التعبير من منطلق أن الفرد – رجلا او امرأة – قد باركه الله بنعمة العقل، ومكنه من القراءة والحكم المبني على الضمير. ومن هنا فحرية الصحافة ضرورية لكونها تساعد على تطوير نوازع الخير لدى الأفراد، وينبغي أن تتعرض للاختبار بصفة منتظمة بتعريضها على آراء متباينة وخبرات منوعة..
2. الاتجاه السياسي، ومثله جون لوك John Locke مطلع القرن الثامن عشر، وفيه رأي أن حرية الصحافة ينبغى أن تنطلق من مبادئ حقوق الفرد الطبيعية المتمثلة في حقه أن يقرر ويختار في كل مناحي الحياة الدينية والسياسية وغيرها.. ومن حق الفرد أن ينشر ويعبر عن آرائه بدون أي قيود تفرضها الحكومات.
3. الاتجاه النفعي، ويمثله كل من بينثام وميل Bentham, Mill ، وكلاهما يعتقدان أنه من أجل أن يعمل النظام السياسي بشكل اعتيادي، يجب أن تكون في المجتمع ميكانيزمات تفعيل للتعبير عن الرأي العام. ويرى كل منهما أن الرأي العام هو الضمانة الرئيسة لعدم إساءة استخدام الحكم، أو إساءة استخدام التشريع في المجتمع. وهكذا فان حرية الصحافة تهيئ وتخدم التعبير عن الرأي العام. ويضيف ميل أن الشعب لا يستطيع أن ينتقد حكومته إذا لم تقدم له المعلومات كاملة عن الشخصيات التي تدير الشأن العام في المجتمع، وهذه مهمة الصحافة الحرة.
4. ومثل الاتجاه الرابع جون ستيورت ميل John Stuart Mill الذي انتقد المذهب النفعي، الذي جعل من حرية الصحافة ضرورة براجماتية، ويرى ميل أن التداول الحر للأفكار من خلال الرأي العام هو مطلب أساسي لمجرد الوصول إلى الحقيقة. وقد تبنى المؤسسون الأمريكيون – على وجه الخصوص - أفكار ستيورت ميل وجعلوها منطلقا لفهمهم عن دور الصحافة في المجتمع، ونادوا بالتالي بحرية الصحافة. ويعتقد الكثير ان الفكر الذي طرحه ميل في هذا الخصوص يعطيه الأبوة الشرعية للصحافة الليبرالية في العالم (Williams, 2003).

وقد أشار ثومبسون (Thompson, 1995, p. 238) إلى أن هؤلاء المفكرين الكلاسيكيين قد رأوا أن حرية التعبير عن الآراء من خلال صحافة مستقلة هو الضمان الأساسي لتنوع وجهات النظر،

وما يتبع ذلك من تنوير لآفاق الرأي العام. وتلعب الصحافة الحرة والمستقلة دورا محوريا في حراسة المجتمع ومؤسسات الدولة.

هناك علاقة ترابطية بين طبيعة النظام السياسي وبين طبيعة النظام الإعلامي، فالنظام السياسي يهيئ المناخ ويتيح الفرص لنشوء نظام إعلامي مناسب. ولهذا فان النظام السياسي والاجتماعي هو الذي يعرف الإعلام ويحدد شكله ومضمونه. وعندما تختلف الأنظمة السياسية تختلف معها – عادة – الأنظمة الإعلامية. وحرية الصحافة أو الإعلام في أي مجتمع هي امتداد للفلسفة والرؤية الاجتماعية التي تولدت في ذلك المجتمع. ويمكن إجمالا وضع عدد من المعايير التي تحدد طبيعة ومفهوم حرية الإعلام (Silverblatt & Zlobin, 2004) :

-انفتاح المجتمع من خلال تدفق حر للمعلومات.

-تمكن ووصول الجمهور إلى معلومات داخلية وطنية وخارجية عالمية.

-وصول وسائل الإعلام إلى المصادر والمعلومات التي تحتاجها، بما فيها معلومات عن/ ومن الحكومة.

-توفر كافة أنواع المعلومات إلى الإعلام، والى الجمهور.

-الأهمية التي تحظى بها وسائل الإعلام، والاهتمام بحرية الوسائل.

3)النظرية الشيوعية:الاشتراكية

بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الاشتراكية في أوروبا، لم تعد هناك امتداد لهذه النظرية سوى في ثلاث دول من دول العالم، هي الصين، وكوريا الشمالية، وكوبا. وتحمل هذه النظرية أسسا فكرية مبنية على كتابات كل من ماركس وإنجلز على المستوى النظري، وعلى لينن على المستوى التطبيقي. وتتأسس النظرية الشيوعية (إحدى النظريات الأربع في الصحافة وكانت تسمى بالنظرية السوفيتية الشيوعية) على فكرة أن تكون الصحافة والإعلام أداة من أدوات الحزب الشيوعي الحاكم. ولهذا فان الحزب هو الذي يتحكم تحكما كاملا في مجريات الشأن الإعلامي في الدول الشيوعية. وتعمل وسائل الإعلام الشيوعية على تربية الشعب على المسار الاشتراكي، وتقوية القناعات الشعبية بالفكر الشيوعي السائد، ومحاربة الفكر المضاد الذي تمثله الرأسمالية الغربية.

وتتفق النظريتان السلطوية والشيوعية في محورية المجتمع – وليس الفرد – كأساس لتبرير السيطرة والتحكم في وسائل الإعلام. فمصلحة الجماعة وهيمنة الدولة تتجاوز مصلحة الفرد، لكن الاختلاف بينهما يأتي في جانب ملكية وسائل الإعلام، فالنظرية السلطوية تتيح الملكية الخاصة لوسائل الإعلام، بينما ملكية وسائل الإعلام في المجتمع الشيوعي هي من اختصاص الحزب الشيوعي الحاكم.

ظهر مفهوم نظرية الصحافة الاشتراكية في أوروبا مع بداية عام 1830 واستمر في تطوره حتى عام 1948 وخلال هذه الفترة الطويلة التي دامت أكثر من قرن ظهر الكثير من المفاهيم والمذاهب الفلسفية والأفكار السياسية المكملة لمفهوم الاشتراكية وكان أولها ما ظهر في فرنسا إبان الثورة الفرنسية التي اعتمدت على المنشور والمطبوع في نشر أفكارها.
وظهر مصطلح الاشتراكية بمعناه السياسي الحديث الدال على نظام اجتماعي واقتصادي في الصحافة لأول مرة عندما نشرت صحيفة كلوب عام 1832 مقالة عنها كتبها بيير ليرو أحد أتباع مدرسة سان

سيمون الفلسفية. وأطلق مصطلح الاشتراكية للتعبير عن الفلسفة الاجتماعية الإصلاحية التي آمن بها أتباع هذه المدرسة المؤمنة بالنظرة الإنسانية إلى الطبقات المعدمة. وسرعان ما اتسع مدلول الاشتراكية بفضل فوريه، وبرودون، ولويس بلان، لتعبر عن التطلع إلى نوع جديد من النظم الاجتماعية.

التيارات الاشتراكية: وتبلورت في أوروبا ثلاثة تيارات اشتراكية هي تيارات تمثل خلاصة الصراع الإنساني ضد الاحتكارات الرأسمالية وفق المفهوم الاشتراكي، وهي:

-الاشتراكية الإنتاجية: التي تتبنى مشاريع تنمية الثروة القومية، وإطلاق طاقات رأس المال في المشروعات الإقليمية والعالمية .داعية الناس القادرين على الإنتاج والبذل. وفق مفهوم الكل منتج دون تدخل من الدولة، تاركين الأمر للتجار والصناعيين والمثقفين والعلماء والفنيين لتحقيق الكفاية، وتزعم هذه المدرسة الفيلسوف سان سيمون وأتباعه.

-والاشتراكية التعاونية: وتزعم هذا الاتجاه في إنكلترا الفيلسوف ورجل الصناعة روبيرت أوين، وفي فرنسا شارل فوريه، واعتبر أوين أن حل المشكلة يتوقف على خلق النموذج الاشتراكي الإنساني الذي سيجذب أصحاب النوايا الطيبة من الأغنياء ورجال المال والصناعة وأعطى المثال بنفسه عندما أقام مستعمرة اشتراكية على أساس المساواة المطلقة والمشاركة في الجهود والأرباح، وانتفاء الأسلوب الرأسمالي الاستغلالي في التعامل.

-والاشتراكية العلمية :الذي صاغ نظريتها الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية كارل ماركس، بعد استيعابه العلمي للفلسفة الجدلية لهيجل، ومذهب آدم سميث للاقتصاد الحر، والدراسات الفلسفية الاجتماعية لسان سيمون وتلاميذه.

دعائم نظرية الصحافة الاشتراكية: تقوم النظرية الصحافة الاشتراكية على دعائم أساسية هي:

-ملكية الشعب لوسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية؛

-وربط مؤسسات ووسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية بالمجتمع الاشتراكي، ربطاً وثيقاً؛

-وتحديد دور إيجابي يلتزم به جميع العاملين في ميدان الإتصال والإعلام.

وبهذا الوضع وتطبيقاً لهذه الأفكار فإن الصحافة التي تؤمن بهذه الفلسفة هي صحافة واقعية لا عناية لها إلا بالموضوع أو الموضوعية الأكاديمية، لذلك فهي تؤمن بالواقع الملموس من المكاسب التي تحصل عليها الطبقة الكادحة. وتضع المسؤولية العامة اتجاه الطبقة أولاً والحرية ثانياً.

وعلى هذا الأساس أصبح للحرية الصحفية في النظام الاشتراكي معنى مخالفاً تماماً لمعناها في النظام الرأسمالي، ووفقاً لمصالح الطبقة الكادحة فإن النظام الإعلامي الاشتراكي:

-يؤمن بحرية القول؛

-وحرية الاجتماع بما في ذلك الاجتماعات الشعبية؛

-وحرية التجمع أو المواكبة أو التظاهر لتحقيق غرض معين.

ولم يعد في الإمكان الحديث عن نظرية إعلامية اشتراكية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية والإتحاد السوفييتي السابق، وتفكك الجمهوريات السوفييتية إلى جمهوريات مستقلة ذات سيادة واستقلال وطني، وتحول أغلبية دول المنظومة الاشتراكية إلى أنظمة ديمقراطية لها أساليبها السياسية والإعلامية الخاصة بها وعلاقاتها الدولية المبنية على مفاهيم جديدة بل أن بعض الجمهوريات الجديدة تلك أخذت تعمل على تكييف نظريات الإعلام الغربية مع ممارساتها الإعلامية الفعلية.

4)-نظرية المسئولية الاجتماعية:

تنطلق هذه النظرية من محاول إيجاد توازن بين مفهومي الحرية والمسئولية. ونظرا لتزايد النقد ضد الصحافة مع مطلع القرن العشرين وخلال العقود الأولى منه نتيجة اعتماده على الإثارة والمنطق التجاري، ونتيجة الاحتكارات و الإنحيازات السياسية لهذه المؤسسات في الولايات المتحدة، تكونت لجنة خاصة للنظر في هذه الأمور بشكل عام ،عام 1942م تحت رئاسة هتشنز Huchins رئيس جامعة شيكاغو. وقد وضعت هذه اللجنة نصب عينيها مهمة التحقيق في هل أخفقت أو نجحت الصحافة الأمريكية في أداء دورها الاجتماعي، وتحديد أين مواقع الحرية التي ينبغي على الصحافة أن تتوقف عندها، وما تأثير الضغوط الحكومية او الإعلان التجاري على حرية العمل الصحافي.

وقد أعدت اللجنة تقريرها عام 1947م، وفيه عكست نقدا لأداء الصحافة في عدم تهيئة الفرصة لأصوات أخرى غير تلك المؤثرة والمرتبطة بالقوى الفاعلة في المجتمع. وفي هذا التقرير تم استخدام مصطلح "المسئولية الاجتماعية" لأول مرة وانعكس في تحديد مسئوليات واضحة ينبغى أن تعمل عليها الصحافة، بما في ذلك إتاحة المجال أمام مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية للتعبير عن رأيها واتجاهاتها حول القضايا العامة في المجتمع. وقد أيقظت هذه اللجنة الحاجة في دول غربية أخرى (المملكة المتحدة والسويد) الى تأسيس لجان للنظر أوضاع الإعلام واقتراح حلول عملية في هذا الاتجاه. وعلى سبيل المثال طرح بيكارد (Picard, 1985) مفهوم نظرية جديدة أسماها النظرية الديموقراطية الاشتراكية للإعلام democratic-socialism theory وحاول من خلالها تحسس التحولات في المجتمع الأوربي بخصوص دور وسائل الإعلام في المجتمع.